المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

14 يناير 2025

تباطؤ التضخم المحلي وضعف الطلب

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

11 معلومة مصورة

12 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

12 دراسة حالة 2012-2013: إلى أين وصل قطاع الطاقة في عهد الجماعة؟

22 «نجاح التصدير: كيف تعزز مصر من صادراتها في الأسواق العالمية»

28 الديون الخارجية في مصر: استراتيجيات إدارة الدين نحو التنمية المستدامة

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، شهدت الاقتصاد المصري خلال الاسبوع تطورات متنوعة، حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تباطؤاً في معدل التضخم السنوي في مدن مصر إلى 24.1% في ديسمبر الماضي، وهو أدنى مستوى في عامين. وفي سياق آخر، كشفت بيانات البنك المركزي عن تراجع صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي المصري بنسبة 35.2% في نوفمبر الماضي، ليصل إلى نحو 5.955 مليار دولار، وذلك بسبب زيادة الطلب على الدولار لسداد الالتزامات الخارجية وتمويل استحقاقات المستثمرين الأجانب. ومن ناحية إيجابية، أعلنت وزارة الاستثمار عن ارتفاع الصادرات السلعية المصرية بنسبة 12% خلال عام 2024، لتصل إلى 40 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وفي القطاع الخاص، استمر مؤشر مديري المشتريات في الانكماش للشهر الرابع على التوالي، مسجلاً 48.1 نقطة في ديسمبر، وسط ضعف الطلب من العملاء. تسلط هذه التطورات الضوء على التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد المصري في ظل الظروف المحلية والعالمية المتغيرة.

كما شهد الأسبوع الماضي تطورات اقتصادية وبيئية وتكنولوجية بارزة على الساحة العالمية، حيث أظهرت التوقعات الاقتصادية تحولات مهمة في سياسات البنوك المركزية. فمع اقتراب عام 2025، تتوقع معظم البنوك تخفيضات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة، بينما تتجه اليابان نحو رفع أسعار الفائدة. وعلى الصعيد البيئي، تسببت حرائق الغابات في لوس أنجلوس في خسائر مؤمن عليها تتجاوز 10 مليارات دولار، وذلك بسبب تدمير عقارات باهظة الثمن. وفي عالم التكنولوجيا، تراجعت عملة «بتكوين» بنحو 1.8% إلى 92,741 دولاراً، بعد موجة تخارج كبيرة من الصناديق المتداولة في الولايات المتحدة، أخيراً، شهدت أسواق النفط ارتفاعاً ملحوظاً في بداية عام 2025، مدعومة بتشديد العقوبات الأميركية على روسيا.

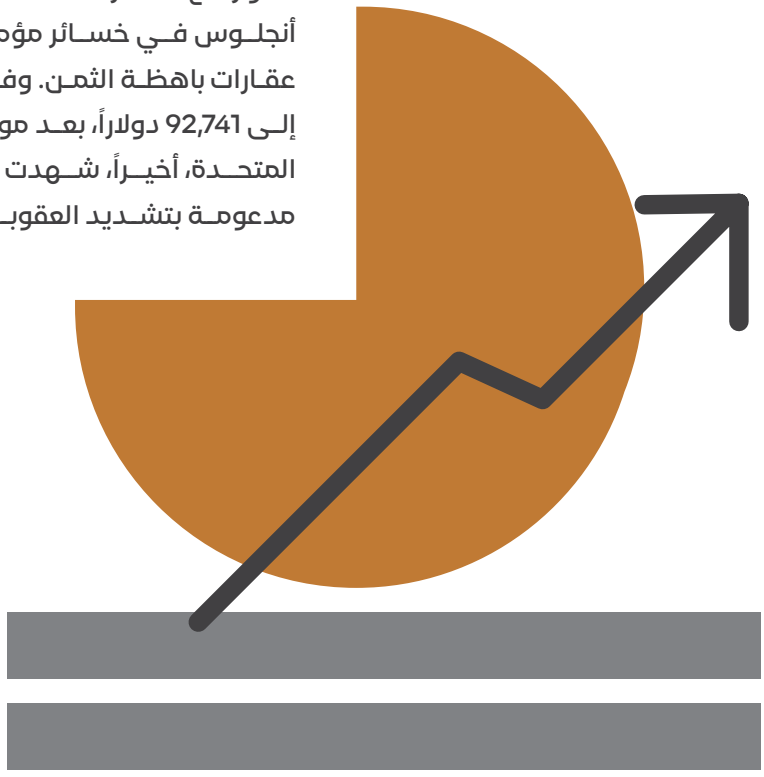

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسة نقدية ومالية

تباطؤ التضخم بمدن مصر عند أدنى مستوى في عامين

تباطأ التضخم في مدن مصر إلى 24.1% على أساس سنوي في ديسمبر الماضي وهو أدنى مستوى في عامين، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التباطؤ هو الثاني في خمسة أشهر منذ أن بدأ معدل التضخم في التسارع في أغسطس الماضي، وذلك عقب أن انعكست زيادات حكومية لأسعار الوقود وتذاكر القطارات ومترو الأنفاق في الآونة الأخيرة على القراءات الخاصة بأسعار المستهلكين. وسبق ذلك زيادة سعر رغيف الخبز المدعم 300% بنهاية مايو، في خطوة هي الأولى منذ أكثر من 3 عقود.

انخفاض صافي الأصول الأجنبية في بنوك مصر

ظهرت بيانات البنك المركزي، تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي، شاملاً البنك المركزي، بوتيرة أسرع خلال نوفمبر بنحو 35.2% على أساس شهري، مقارنة بـ6% في الشهر السابق. تزامن تراجع صافي الأصول الأجنبية إلى نحو 5.955 مليار دولار مع زيادة مرونة سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية تحت ضغط ارتفاع الطلب على الدولار لسداد التزامات خارجية على مصر وتمويل بعض استحقاقات المستثمرين الأجانب في أذون الخزانة، وطلبات الاستيراد.

ارتفاع الصادرات السلعية المصرية 12% العام الماضي إلى 40 مليار دولار

ارتفعت الصادرات السلعية في مصر 12% تقريباً إلى 40 مليار دولار في 2024 وهو أعلى مستوى تصل إليه، بحسب بيان صادر عن وزارة الاستثمار. كانت زيادة صادرات مصر السلعية ساهمت في تراجع قيمة عجز الميزان التجاري «غير النفطي» للبلاد خلال أول 9 أشهر من 2024، وقد تراجع العجز خلال تلك الفترة 4.4% على أساس سنوي ليصل إلى 27.56 مليار دولار.

القطاع الخاص في مصر يواصل انكماشه في ديسمبر وسط ضعف الطلب

انخفض مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى 48.1 نقطة في ديسمبر مقارنة مع 49.2 نقطة في نوفمبر، مواصلاً التراجع للشهر الرابع على التوالي في ظل ضعف الطلب من العملاء، وفي المقابل أظهر التقرير تعافي ثقة الشركات من أدنى مستوياتها على الإطلاق المسجلة في نوفمبر، إذ عبرت الشركات عن أملها في تحسن الظروف المحلية والجيوسياسية خلال العام الحالي.

• أخبار قطاعية

استثمار 2.5 مليار جنيه لتطوير مسار العائلة المقدسة في مصر

أعلنت شركة «المسار للتنمية السياحية» عن خطة استثمارية بقيمة 2.5 مليار جنيه لتطوير مسار رحلة العائلة المقدسة في مصر، على أن يتم الانتهاء من المرحلة الجديدة وافتتاحها للزوار بحلول منتصف 2026. ومن المقرر أن تبدأ أعمال التطوير في مواقع «نبع الحمرا» و«وادي النطرون»، تليها «دير الست دميانة» و«جبل الطير». يأتي هذا المشروع في إطار الجهود لتعزيز السياحة الدينية، حيث استقبلت مصر 15.7 مليون سائح في 2024، مسجلة أعلى عدد زوار في تاريخها.

شركات عقارية مصرية تعزز استثماراتها في القطاع الفندقي لزيادة الإيرادات الدولارية

في إطار سعيها لتنويع محفظتها الاستثمارية وزيادة الإيرادات بالعملة الأجنبية، تتجه شركات عقارية مصرية لضخ استثمارات كبيرة في القطاع الفندقي. يأتي ذلك بالتزامن مع جهود الحكومة المصرية لزيادة عدد الغرف الفندقية من 230 ألف غرفة حالياً إلى 500 ألف غرفة بحلول 2028.

عدد السائحين القادمين إلى مصر عند مستوى تاريخي في 2024

سجل عدد السائحين القادمين إلى مصر مستوى تاريخياً في 2024، بحسب منظمة السياحة العالمية وبيانات مجلس الوزراء المصري. ارتفع عدد السائحين بنحو 5% على أساس سنوي، إذ سجل 15.7 مليون سائح العام الماضي مقارنةً بـ14.9 مليون سائح في 2023. يُذكر أن القاهرة تستهدف مضاعفة عدد السائحين خلال ثلاثة أعوام لجذب 30 مليون سائح سنوياً.

«شلاتين» المصرية تسعى للتحول إلى منتج للذهب في 2025

تسعى شركة شلاتين للثروة المعدنية المصرية للتحول إلى منتج للذهب والمعادن الثمينة، بدلاً من شراء المعدن الأصفر من الأفراد وبيعه للبنك المركزي، على أن تبدأ أعمال البحث والاستكشاف بمناطق امتياز الشركة في الصحراء الشرقية خلال العام الجاري 2025.

• العلاقات الدولية

مصر تستهدف عقد صفقات استثمارية في الساحل الشمالي والبحر الأحمر خلال 2025

توقع رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أن يتم الانتهاء من صفقات استثمارية في الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر خلال 2025. وأكد مدبولي خلال مؤتمر صحفي عُقد في القاهرة يوم الأربعاء أن مرحلة المفاوضات ما تزال جارية بخصوص عدد من الصفقات، مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن الصفقات فور انتهائها.

إقليميًا

«لينوفو» تنتج ملايين الحواسب والخوادم من مصنعها في السعودية خلال 2026

أعلنت شركة «لينوفو» أنها ستبدأ إنتاج ملايين الحواسب الشخصية والخوادم من مصنعها بالسعودية خلال 2026، بعد أن أتمت المملكة استثمار مليارى دولار في عملاقة التصنيع الصينية. الاستثمار السعودي تم من خلال شركة «آلات» المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، والتي اشترت سندات صفرية العائد قابلة للتحول إلى أسهم، وفق سعر التحويل الأولي للسندات عند 10.42 دولار هونغ كونغ للسهم -حسب إفصاح سابق أصدرته الشركة المدرجة في بورصة هونغ كونغ- وهو ما يعني أن حصة «آلات» ستبلغ عند الاستحقاق ما يقرب من 11% من رأس المال الجديد للشركة بعد إضافة الأسهم التي جرى تحويلها من السندات.

عالميًا

توقعات الفائدة في 2025.. تخفيضات أقل وتحول مسار البنوك المركزية

بشكل عام، تتوقع معظم البنوك تخفيضات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة، بينما تتوقع زيادات في اليابان. وفيما يلي ابرز التوقعات التي صدرت في هذا الشأن: فقد توقع بنك أوف أميركا 124 تخفيضاً لأسعار الفائدة عالمياً، مع

خفض الفيدرالي للفائدة مرتين إضافيتين في النصف الأول من 2025. كما توقع كابيتال إيكونوميكس أن تصل الفائدة الفيدرالية إلى 3.5%-3.75%، مع تخفيضات أكبر في منطقة اليورو وزيادات في اليابان. كما توقع دويتشه بنك تخفيضات في أوروبا مع تباطؤ النمو، وزيادات في اليابان. وقد توقع بنك بي إن بي باريبا أن يبقي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير طوال 2025. في حين توقع غولدمان ساكس تخفيضات أكبر في أوروبا وزيادات في اليابان. وقد اتفق معه بنك جيه بي مورغان الذي تتوقع تشدداً أكبر من بنك اليابان.

سوق العمل الأميركية تضيف 2.2 مليون وظيفة في 2024 رغم تباطؤ النمو

أضاف الاقتصاد الأميركي 2.2 مليون وظيفة في عام 2024، بمتوسط شهري بلغ 186 ألف وظيفة، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل. ورغم أن هذا المعدل أقل من متوسط 250 ألف وظيفة شهرياً في 2023، إلا أنه يُظهر قوة مستمرة في سوق العمل، متفوقاً على توقعات العديد من المحللين الذين توقعوا تباطؤاً أكبر في تعافي الاقتصاد بعد الجائحة.
ساهمت قطاعات الصحة والدعم الاجتماعي بأكثر من 40% من صافي الوظائف المضافة، بينما شكل القطاع الحكومي حوالي 20% من الزيادة، مدعوماً بالإنفاق تحت إدارة بايدن. كما شهدت قطاعات الضيافة والبناء نمواً ملحوظاً، بينما تراجع التوظيف في التصنيع.

حرائق الغابات في لوس أنجلوس تتسبب في خسائر مؤمن عليها تتجاوز 10 مليارات دولار

قدّرت «بلومبرغ إنتليجنس» أن الخسائر المؤمن عليها الناجمة عن حرائق الغابات في لوس أنجلوس تتجاوز 10 مليارات دولار، وذلك بسبب تدمير عقارات باهظة الثمن. جاءت هذه الحرائق في ظل تسجيل العالم لأشد صيف في تاريخه، مما تسبب في أضرار جسيمة بمنطقة البحر المتوسط وغيرها من المناطق المتضررة.

بتكوين تتراجع بعد ثاني أكبر موجة تخارج من الصناديق المتداولة

تراجعت «بتكوين» بنحو 1.8% إلى 92741 دولاراً ، ما يمثل انخفاضاً حاداً عن مستوى 102733دولاراً الذي وصلته قبل يومين، وهبوطاً بنسبة 14% عن أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 108315دولاراً الذي بلغته منتصف ديسمبر. وبلغ صافي تخارجات المستثمرين من صناديق «بتكوين» المتداولة في الولايات المتحدة 583 مليون دولار الأربعاء، ما يُعد ثاني أكبر تخارج للاستثمارات من مجموعة الصناديق منذ طرحها قبل عام

العقوبات الأميركية تعزز ارتفاع أسعار النفط في بداية 2025

ارتفعت أسعار النفط عند التسوية لأعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر مع تشديد أميركا العقوبات على روسيا، في تطورٍ يعزز البداية القوية لأسعار الخام لعام 2025. وصعدت أسعار عقود مزيج برنت الآجلة 3.7% لتتم تسويتها فوق مستوى 79 دولاراً للبرميل، في حين أغلق سعر خام غرب تكساس الوسيط فوق مستوى 76 دولاراً.

.. معلومة مصورة

عدد السياح القادمين إلى مصر (2015 - 2024)

السنة	عدد السياح القادمين
2015	9.1
2016	5.3
2017	8.2
2018	11.2
2019	12.9
2020	3.6
2021	8
2022	11.7
2023	14.9
2024	15.7

مليون سائح

المصدر: منظمة السياحة العالمية
بيانات مجلس الوزراء المصري

.. مقالات تحليلية

دراسة حالة 2012-2013:
إلى أين وصل قطاع الطاقة في عهد الجماعة؟

د. أحمد سلطان
دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تعتبر فترة حكم جماعة الإخوان في مصر، التي امتدت من عام 2012 حتى 2013، من الفترات الأسوأ والأكثر تحديًا في تاريخ البلاد الحديث، حيث شهدت خلالها مصر العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين. من بين هذه الأزمات، برزت أزمة الطاقة كأحد أبرز التحديات التي ألقت بظلالها على جميع جوانب الحياة في مصر. ففي ظل هذه الفترة، عانت البلاد من انقطاع مستمر للكهرباء ونقص حاد في الوقود، مما شكل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد المصري وأدى إلى تفاقم معاناة المواطنين في مختلف القطاعات، سواء على مستوى الصناعة أو الخدمات أو الحياة اليومية.

بشكل عام، شهدت تلك الفترة غياب كامل لمفهوم أمن الطاقة وعدم توافر معادلة طاقة متزنة وعانت مصر من تداعيات تلك الفترة لسنوات عدة. وتعتبر أزمة الطاقة من الأزمات متعددة الأبعاد، إذ تتشابك فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والتقنية، كما ترتبط بتحديات كبيرة في مجال إدارة الموارد والطاقة. وعلى الرغم من محاولات الحكومة في تلك الفترة اتخاذ بعض التدابير للتعامل مع هذه الأزمات، إلا أن هذه المحاولات لم تكن كافية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في ظل النمو السكاني والتطورات الاقتصادية.

شهدت مصر خلال حكم الإخوان أزمة وقود خانقة غير مسبوقة تسببت في تكدس السيارات أمام محطات التموين في مختلف أنحاء البلاد لساعات طويلة لاسيما في العاصمة القاهرة التي تعرضت لشلل مروري في العديد من المناطق بسبب الطوابير الممتدة أمام محطات التموين. وظل الشعب يعاني من انقطاع التيار الكهربائي بصفة يومية دون أن يجد مسؤولًا واحدًا يعطيه

سببًا مقنعًا لحقيقة الأزمة، أو أملاً مؤكدًا في حل المشكلة، وعلى إثر ذلك قرر بعض المواطنين في تلك الفترة عدم دفع فواتير الكهرباء، ما دام التيار لم ينتظم، حيث يؤدي انقطاع الكهرباء بشكل مستمر إلى تعرض المواطنين لخسائر يومية فادحة.

الأسباب الرئيسية وراء أزمات الطاقة في مصر خلال فترة حكم الإخوان:

زيادة الطلب على الطاقة، خلال فترة حكم الإخوان المسلمين، شهدت مصر زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة نتيجة النمو السكاني السريع والزيادة في النشاط الاقتصادي. ولكن، لم تكن البنية التحتية للطاقة جاهزة لمواجهة هذا الطلب المتزايد، مما أدى إلى زيادة الضغوط على شبكات الكهرباء والوقود.

وكانت الإدارة السيئة للموارد والطاقة من أهم أسباب تدهور قطاع الطافة، حيث اتسمت إدارة ملف الطاقة في فترة الإخوان بعدم الكفاءة والتخطيط السليم. لم تكن الحكومة قادرة على تطوير مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء أو تنمية قطاع الطاقة بشكل يتناسب مع الزيادة المستمرة في الطلب. كما لم يتم تحسين أو صيانة محطات الطاقة القديمة بشكل كافٍ، مما أدى إلى تكرار انقطاع الكهرباء بشكل كبير.

نقص الاستثمار في قطاع الطاقة، كانت هناك قلة في الاستثمار في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي. حيث كانت الحكومة تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة لتطوير مشروعات جديدة يمكن أن تساهم في توفير احتياجات البلاد من الطاقة. وقد تأثرت هذه المشروعات بتدهور الوضع الأمني والسياسي، مما جعل المستثمرين يتحفظون في ضخ الأموال في مشاريع الطاقة المتجددة.

عدم كفاية احتياطي الوقود، كانت أزمة الوقود أحد أبرز أسباب الأزمات الطاقية. عانت مصر من نقص حاد في الوقود، وخاصة البنزين والسولار، بسبب توقف استيراد الوقود نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وصعوبة توفير العملة الصعبة. كما أن القطاع المحلي لم يكن قادرًا على تلبية احتياجات البلاد من الوقود بسبب تدني مستويات الإنتاج المحلي من النفط والغاز الطبيعي.

التضخم الاقتصادي والعجز المالي، تأثرت موازنة الحكومة المصرية بشكل كبير نتيجة لتفاقم العجز المالي والديون الخارجية، وهو ما أثر على قدرة الدولة على دعم قطاعات الطاقة. كما أدى التضخم

وارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة استيراد الوقود، وهو ما جعل من الصعب على الحكومة توفير إمدادات كافية من الطاقة.

الفساد الإداري والتحديات السياسية، كانت فترة حكم الإخوان تشهد أيضًا العديد من التحديات السياسية، بما في ذلك الاستقطاب الحاد والخلافات الداخلية. هذا المناخ السياسي غير المستقر أثر على قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات فعالة أو إدارة موارد الدولة بشكل جيد. كما ساهم الفساد الإداري في تبديد الموارد بشكل غير فعال، مما فاقم أزمة الطاقة.

الاعتماد الكبير على الوقود التقليدي، خلال تلك الفترة، كانت مصر تعتمد بشكل رئيسي على الوقود التقليدي مثل الغاز الطبيعي والفحم لتوليد الكهرباء. ولكن مع تراجع إمدادات الغاز بسبب التصدير إلى الأسواق العالمية وصعوبة استخراج المزيد من الموارد المحلية، تأثرت قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها من الطاقة، ما دفع إلى الاعتماد على الوقود السائل في محطات الكهرباء، وهو ما كان له تأثير سلبي على استقرار الإمدادات.

العجز في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، على الرغم من وجود بعض الخطط السابقة للتوسع في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع كان بطيئًا جدًا في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية والظروف السياسية. ولم تكن هناك استراتيجيات فعالة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الذي كان من الممكن أن يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الكهرباء وقتها كان لا يزيد على حوالي 24

ألف ميجاوات، في حين بلغ العجز نحو 4 آلاف ميجاوات، وهو رقم كبير من الصعب استعاضته في وقت قصير، أو هكذا كانت رؤية الجماعة، للدرجة التي دفعت وكالة أسيوشيتدبرس لتوصيف هذا الواقع المر بأن انقطاع الكهرباء يُعد أهم ما يميز الفوضى في عهد الجماعة، وأنه محنة جديدة من محن مصر.

علاوة على ذلك، أزمات كثيرة عاشها المصريين طوال عام كامل بعد وصول جماعة الإخوان إلى سدة الحكم في مصر عام 2012، حيث عملت الجماعة على تفكيك مفاصل الدولة وضرب الأمن القومى، ففي خلال العام الذى تولى فيه الرئيس المعزول محمد مرسى مقاليد الحكم، عانى المصريين من الظلام الدامس و نقص أنبوبة الغاز وقلة البنزين وكانت أزمة الوقود من أكبر الأزمات التي شهدتها مصر أثناء حكم جماعة الاخوان. وتزايدت فى الأشهر الأخيرة من عمر نظام الرئيس المعزول محمد مرسى الأزمات المتكررة للوقود، وانقطاع التيار الكهربائى، فتجمعت الطوابير بحثًا عن أنبوبة للبوتاجاز ووقفت السيارات بالعشرات أمام محطات البنزين بحثا عن الوقود، لم تقتصر الأزمة على الشوارع فقط، بل وصلت الأزمة الى كل بيت في مصر، كما شهدت بعض المناطق لانقطاع في تيار الكهرباء لمدد تصل إلى يوم كامل.

وكان السؤال السائد خلال فترة تولى جماعة الإخوان مقاليد حكم البلاد أين أجد أنبوبة البوتاجاز؟، حيث اختفت أسطوانة البوتاجاز من السوق المصرى، و صارت الطوابير تمتد أمام المستودعات الخاصة بالأنابيب لمئات الأمتار دون الحصول على أسطوانة الغاز، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل رفعت الحكومة في عهد محمد مرسى سعر أسطوانة الغاز في تلك الفترة دون توفيرها من الأساس.

تداعيات أزمة الطاقة على الاقتصاد والمجتمع في فترة حكم الإخوان:

انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، شكل انقطاع الكهرباء المستمر وتناقص إمدادات الوقود في مصر أحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور الإنتاجية الاقتصادية. توقف المصانع والورش الصغيرة عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، مما أثر بشكل مباشر على الإنتاج الصناعي والزراعي. كما أن توقف العديد من الأعمال والمشروعات التجارية أدى إلى تقليص النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، مما أسهم في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات البطالة.

ارتفاع تكاليف الإنتاج، أثرت أزمة الطاقة على تكاليف الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية. على سبيل المثال، اضطرت العديد من الشركات والمصانع إلى استخدام مولدات كهربائية لتغطية النقص في الطاقة، وهو ما زاد من تكلفة الإنتاج. في هذا السياق، أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، مما انعكس على التضخم ورفع الأسعار بشكل عام، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين.

تراجع الاستثمارات الأجنبية، أدت أزمة الطاقة إلى انخفاض ثقة المستثمرين في السوق المصري. إذ يعتبر توفر الطاقة أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر محورية للنمو الاقتصادي. في ظل عدم استقرار إمدادات الطاقة، أصبح من الصعب على الشركات الأجنبية توظيف مواردها في مصر بسبب الخوف من تعطل الإنتاج وتأثر عملياتها. وبالتالي، شهدت البلاد تراجعًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما انعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني.

وبشكل عام، يُعتبر النقص الحاد في الغاز الطبيعي من الأزمات الأكثر إلحاحًا التي واجهها الاقتصاد المصري في تلك الفترة الحرجة. وفي المقابل، دفع النمو السكاني المتزايد والسريع في مصر، والمصحوب بتهافت شديد على استخدام الكهرباء، بالاستهلاك إلى بلوغ الذروة مع حوالي 5.09 مليارات قدم مكعب في اليوم في عام 2012. وتزامن ذلك مع التباطؤ الشديد في إنتاج الغاز الطبيعي وتوقف الحكومة عن إبرام عقود جديدة للتنقيب عن الغاز في فترة أحداث يناير عام 2011 وحتي نهاية عام 2013، مما ترتب على ذلك انتهاء الفائض من الغاز الطبيعي المصري، مما انعكس على خسارة مصر لمكانتها كمصدرة للطاقة.

ومـن تداعيـات تلـك الفتـرة الحرجـة، تحولـت مصـر إلـى مسـتورد للغـاز الطبيعـي منـذ عـام 2013 كنتيجـة طبيعيـة لمـا حـدث فـي الفتـرة مـا بيـن 2011 و2013، حيـث وصـل معـدل العجـز لحوالـي 0.2 مليـار متـر مكعـب، بعدمـا سـجل حجـم الإنتـاج 46.8 مليـار متـر مكعـب، ومعـدل الاسـتهلاك حوالـي 47 مليـار متـر مكعـب. وبلـغ العجـز فـي عـام 2015 حوالـي 7.1 مليـار متـر مكعـب، حيـث سـجل حجـم الإنتـاج حوالـي 41.6 مليـار متـر مكعـب، ومعـدل الاسـتهلاك حوالـي 48.8 مليـار متـر مكعـب، بينمـا بلـغ العجـز 8.9 مليـار متـر مكعـب فـي عـام 2016، حيـث سـجل حجـم الإنتـاج حوالـي 46.3 مليـار متـر مكعـب، والاسـتهلاك حوالـي 55.2 مليـار متـر مكعـب.

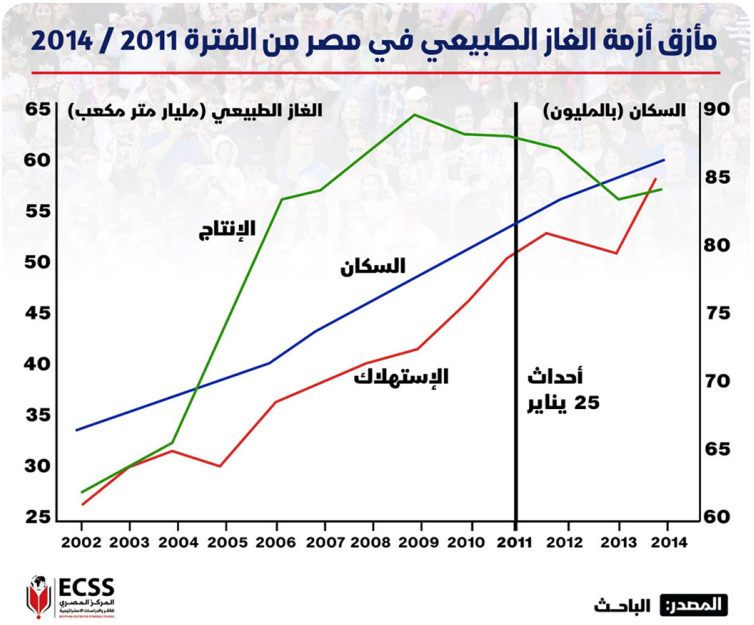

توقـف التصديـر نهائيًـا فـي عـام 2011 وذلـك نتيجـة لعمليـات التخريـب التـي تعرضـت لهـا خطـوط النقـل الرئيسـة، وتـم إغلاق معامـل التسـييل وأرصفـة التصديـر. ممـا أدى إلـى تراكـم مسـتحقات الشـركاء الأجانـب وحـدوث أزمـة شـديدة اختلـت معهـا واردات الطاقـة حوالـي خُمـس فاتـورة الاسـتيراد والتهـم دعمهـا خُمـس الإنفـاق العـام.

نقص إمدادات الغاز في مصر منذ 2012 تقريبًا بسبب خوف المستثمرين الأجانب العاملين في تنمية حقول الغاز، توقف مصنع محطة دمياط للأسالة المصرية عن العمل، بالإضافة إلى إنه تحويل الإنتاج للسوق المحلي نظرًا لنقص الإمدادات وقتها فتحولت مصر إلى مستورد له، من أجل سد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، بعد أن كانت تقوم بتصديره.

خلاصة القول، لقد كانت أزمات الطاقة خلال فترة حكم جماعة الإخوان في مصر بمثابة تحدٍ كبير للاقتصاد والمجتمع المصري، وقد أسهمت الأزمات المتتالية في نقص إمدادات الكهرباء والوقود في تقليص القدرة الإنتاجية للمصانع والشركات، وزيادة تكاليف المعيشة، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد جاءت هذه الأزمات نتيجة مجموعة من العوامل التي تراوحت بين سوء إدارة الموارد، والفساد، والتحديات الهيكلية في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية.

من جهة أخرى، فقد كانت تداعيات هذه الأزمات عميقة على المجتمع المصري، حيث أثرت بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين، وساهمت في تدهور مستوى الخدمات العامة، وزيادة البطالة والفقر. كما أن الفشل في تحقيق استقرار في قطاع الطاقة منع البلاد من تحقيق التنمية المستدامة، وأسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي الأخير، الفشل الذي لحق بجماعة الإخوان، لاسيما في هذا الملف الإستراتيجي (قطاع الطاقة) بالنسبة لأي حكومة، أظهرت رؤيتهم القاصرة وعدم قدرتهم على حل المشكلات

المتعثـرة التـي تواجههـم، وهـو مـا اسـتلهم عنـد المصرييـن فكـرة أنهـم منغلقـون علـى أنفسـهم لا يملكـون حتـى لأنفسـهم ضـرًا ولا نفعًـا، فمـا بالـك بحكـم مصـر، ذلـك المشـهد كان محاطًـا بأزمـات أمنيـة مضطربـة فـي جميـع أنحـاء مصـر، بجانـب أزمـات أخـرى سياسـية كانـت أو اقتصاديـة، وهـو مـا غيـم علـى المشـهد برمتـه ودفـع للخـروج عليهـم.

«نجاح التصدير: كيف تعزز مصر من صادراتها في الأسواق العالمية»

آية حمدي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعتبر قضية تنمية الصادرات محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وهي تحظى باهتمام كبير من الحكومات المصرية المتعاقبة. في الوقت الحالي، تزداد أهمية هذه القضية كواحدة من السبل المستدامة لتعزيز مصادر النقد الأجنبي ودعم صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات المتكررة. تعتمد مصر - شأنها شأن العديد من دول العالم - على برامج تحفيز الصادرات كإحدى الآليات الهامة لتحقيق استراتيجيتها لتنمية الصادرات.

وأطلقت الدولة كذلك مؤتمر "خطوات على طريق الـ 100 مليار دولار صادرات"، تحت شعار "انطلق من مصر.. أنتج وصدر" تحت رعاية 3 وزارات هي: (التجارة والصناعة، المالية، الإنتاج الحربي). وجاء المؤتمر تنفيذًا لمبادرة السيد رئيس الجمهورية؛ لدعم الصادرات المصرية، وتفعيل مبادرة الـ 100 مليار دولار صادرات سنويًّا، بالتوازي مع إجراءات الدولة نحو دعم المصدرين والإنتاج المحلي؛ تعزيزًا لتعظيم شعار "صنع في مصر".

جهود مستمرة

تدرك الحكومات المصرية المتعاقبة، كما هو الحال في العديد من دول العالم، أهمية الصادرات كمحرك للنمو والتشغيل. لذلك، بذلت جهوداً متعددة لتنمية الصادرات المصرية وأطلقت العديد من الاستراتيجيات لمضاعفتها منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. ومؤخرًا، تستهدف الحكومة زيادة الصادرات المصرية لتصل إلى حوالي 100 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ضعف حجمها في عام 2022.

تحتل برامج تحفيز ومساندة الصادرات مكانة محورية في جهود مصر لتنمية صادراتها منذ عقود. وتكتسب هذه البرامج أهمية خاصة في الحالة المصرية لأنها تعتبر وسيلة للحفاظ على تنافسية المنتج المصري الذي يواجه منافسة شرسة نتيجة الدعم القوي الذي تقدمه الدول المنافسة لمنتجيها، خاصة المصدرين، في وقت تعاني فيه سلاسل الإنتاج المصرية من صعوبات وتحديات في كافة مراحلها، من بينها ارتفاع تكلفة المعاملات، وارتفاع تكاليف التمويل، وضعف الأداء اللوجستي، وغيرها.

يعد برنامج رد أعباء الصادرات أو المساندة التصديرية من أبرز آليات تحفيز الصادرات المصرية، بالإضافة إلى نظامي الدروباك والسماح المؤقت. بدأ تطبيق برنامج رد الأعباء مع إنشاء صندوق تنمية الصادرات المصرية في عام 2002 بموجب قانون 155 لسنة 2002 لتنمية الصادرات. يقدّم البرنامج حوافز للمصدرين في صورة رد نسبة محددة من إجمالي فاتورة الصادرات لمنتجات معينة من قطاعات مختلفة. تختلف نسبة الحافز بناءً على القيمة المضافة، وبالتالي فهي تتباين من منتج لآخر. يشمل البرنامج أيضًا مساندة أنشطة أخرى تخدم المصدرين، مثل المعارض وخدمات النقل للدول الإفريقية.

مخصصات برامج المساندة التصديرية خلال الفترة 2003/2002 – 2023/2022 بالمليار دولار

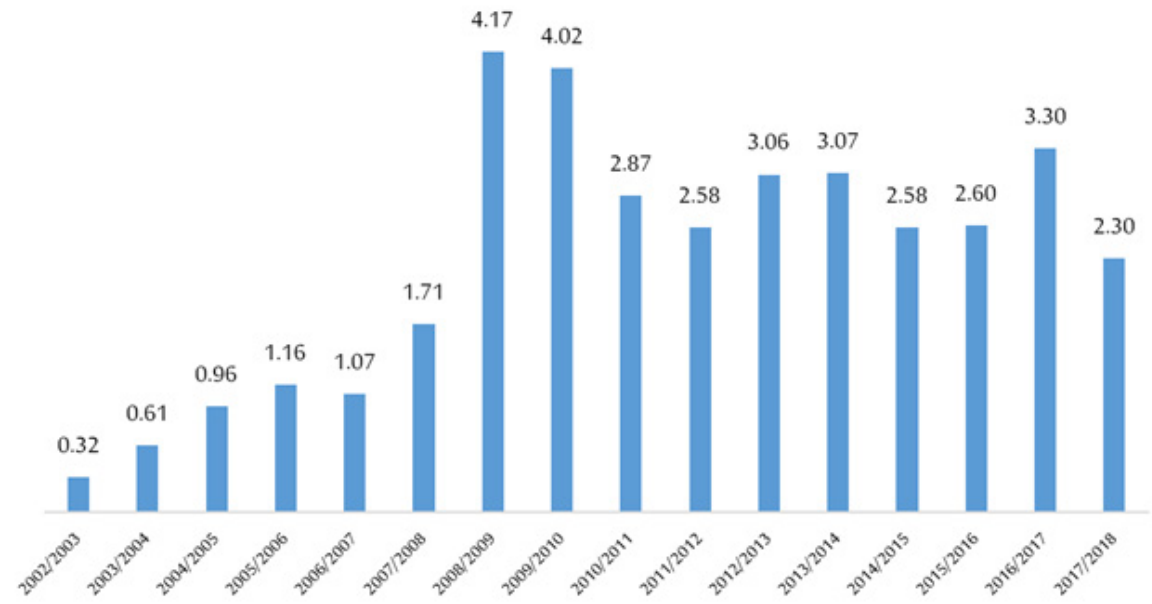

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.

مخصصات برامج المساندة التصديرية خلال الفترة 2003/2002 - 2023/2022، مشيرًا إلى اتجاهات واضحة في القيم على مر السنوات. يظهر الرسم البياني زيادة ملحوظة خلال الفترة، حيث كانت القيمة 0.32 مليار دولار، ثم شهدت ارتفاعًا تدريجيًا إلى أن وصلت إلى 6.0 مليار في عام 2023/2022، إلى جانب برامج الدعم المالي، هناك مجموعة من البرامج غير المالية لتحفيز الصادرات، والتي تشمل تقديم برامج تدريب متخصصة لكافة العمليات الإجرائية المتعلقة بالتصدير من خلال مركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج ومبادرات عديدة لدعم الترويج للصادرات المصرية

فـي أسـواق محـددة، مثـل برنامـج جسـور لتعزيـز الصـادرات المصريـة فـي السـوق الإفريقيـة، وتوفيـر بعـض المعلومـات عـن الفـرص التصديريـة عبـر مكاتـب التمثيـل التجـاري المصريـة المنتشـرة فـي معظـم دول العالـم.

تضـاف إلـى الجهـود التحفيزيـة السـابقة جهـود أخـرى تهـدف إلـى تبنـي سياسـة تجاريـة تدمـج مصـر فـي الاقتصـاد العالمـي، مـن خلال توقيـع العديـد مـن الاتفاقيـات الثنائيـة والإقليميـة، إضافـة إلـى الانضمـام لمنظمـة التجـارة العالميـة. وقـد أسـفرت هـذه الجهـود المتعـددة علـى مـر السـنوات عـن زيـادة قيمـة الصـادرات المصريـة الإجماليـة، حيـث يهـدف البرنامـج الجديـد لـرد أعبـاء الصـادرات إلـى دعـم الصناعـة الوطنيـة وزيـادة الصـادرات المصريـة لمختلـف الأسـواق العالميـة، مـع التركيـز علـى تحقيـق مسـتهدفات الدولـة الخاصـة بزيـادة الصـادرات حتـى عـام 2030. وقـد سـجلت الصـادرات المصريـة عـام 2024 لأول مـرة 40 مليـار دولار، مـع توقعـات للوصـول إلـى 145 مليـار دولار حتـى عـام 2030. يتضمـن البرنامـج الجديـد حصـر الطاقـات الإنتاجيـة غيـر المُسـتغلة فـي القطاعـات الصناعيـة المختلفـة وتحديـد الاسـتثمارات المطلوبـة لتحقيـق مسـتهدفات زيـادة معـدلات التصديـر.

كمـا يسـتمر تنفيـذ المبـادرات الحكوميـة الخاصـة بتوفيـر برامـج تمويليـة ميسـرة لمختلـف القطاعـات الإنتاجيـة بمـا فـي ذلـك القطـاع الصناعـي. ويجـري حاليًـا تجميـع ودراسـة كافـة الدراسـات السـابقة التـي تهـدف إلـى زيـادة الصـادرات المصريـة للاسـتفادة منهـا فـي البرنامـج الجديـد. وسـيتم إضافـة معاييـر جديـدة مـع التركيـز علـى زيـادة المكـون المحلـي فـي الصناعـة وتوطيـن التكنولوجيـا.

علاوة على ذلك، هناك دراسة لوضع الصناعة على المستوى العالمي لزيادة تنافسية الصناعة المصرية، خاصة في ظل الفرص المتاحة لجذب الاستثمارات العالمية. يتمتع السوق المصري بمقومات استثمارية كبيرة، مثل توفر العمالة المؤهلة وتنافسية الأجور، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز وانخفاض أسعار الطاقة.

تطوُّر قيمة الصادرات المصرية من السلع غير البترولية خلال الفترة

(الربع الثالث 2023 - الربع الثالث 2024)

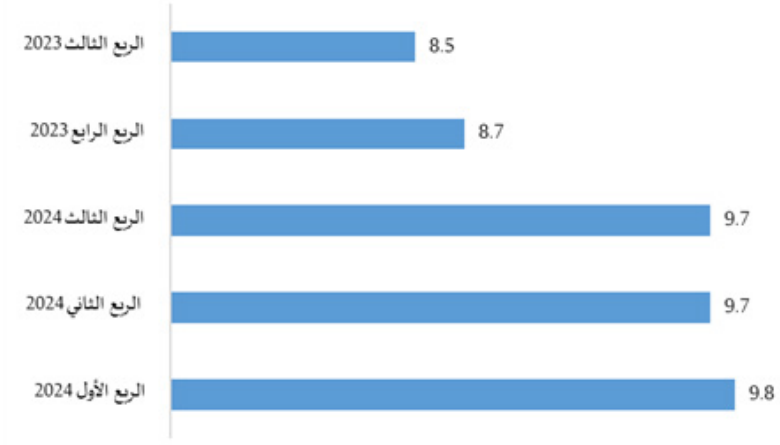

المصدر : تم حسابه اعتمادًا على بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

خلال الربع الثالث من عام 2024، بلغت قيمة صادرات مصر من السلع غير البترولية 9.8 مليارات دولار، مقارنة بـ 8.5 مليارات دولار خلال نفس الربع من عام 2023. ويعكس هذا الارتفاع نسبة زيادة تصل إلى 15.3% في قيمة الصادرات مقارنة بنفس الفترة من العام 2023.

فـي مقدمـة الصـادرات المصريـة مـن السـلع غيـر البتروليـة تأتـي الآلات والمعـدات الكهربائيـة وأجزاؤهـا مـن حيـث القيمـة خلال الربـع الثالـث 2024، وذلـك بنحـو 897.9 مليـون دولار مقابـل نحـو 669.1 مليـون دولار خلال الربـع نفسـه مـن عـام 2023، تلتهـا صـادرات اللؤلـؤ الطبيعـي أو المسـتنبت والأحجـار الكريمـة، حيـث سـجلت نحـو 848.1 ملاييـن دولار خلال الربـع الثالـث 2024 مقابـل نحـو 868.9 مليـون دولار خلال الفتـرة نفسـها مـن عـام 2023 ووفقًـا لمركـز التجـارة العالمـي، تمتلـك مصـر قـدرات تصديريـة فـي بعـض السـلع إلا أنهـا غيـر مسـتغلة، ويتمثـل أبرزهـا فـي اليوريـا والذهـب الخـام المعـد للأغـراض غيـر النقديـة والبرتقـال. وتظهـر سـلعة الذهـب الخـام للأغـراض غيـر النقديـة أكبـر فـرق مطلـق بيـن الصـادرات المحتملـة والصـادرات الفعليـة مـن حيـث القيمـة؛ ممـا يتـرك مجـالاً لتعزيـز قيمـة الصـادرات بنحـو 1.9 مليـار دولار.

فـي الختـام، تتطلـب زيـادة تواجـد الصـادرات المصريـة فـي السـوق الأفريقـي تفعيـل برامـج لدعـم مخاطـر الصـادرات وإنشـاء مراكـز لوجسـتية فـي العواصـم الأفريقيـة الكبـرى. كمـا تـم عقـد اجتماعـات لمناقشـة سُـبل تطويـر برنامـج رد أعبـاء الصـادرات، مـع التركيـز علـى تقييـم البرنامـج الحالـي وتحديـد القطاعـات المسـتهدفة والحوافـز المقدمـة، بالإضافـة إلـى تحديـد السـلع الرائجـة عالميًـا، إضافـة إلـي ذلـك يسـتهدف البرنامـج تعزيـز الاقتصـاد المحلـي مـن خلال زيـادة العوائـد مـن العملـة الصعبـة وخلـق فـرص عمـل جديـدة، ويتطلـب مـن الجهـات ذات العلاقـة دعـم المصدريـن فـي النفـاذ للأسـواق الأفريقيـة والعالميـة. كمـا يتـم التأكيـد علـى أهميـة تطويـر البنيـة المؤسسـية لدعـم الصـادرات وتعزيـز تنافسـية الاقتصـاد المصـري لتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

الديون الخارجية في مصر: استراتيجيات إدارة الدين نحو التنمية المستدامة

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قام السيد رئيس مجلس الوزراء بإعادة تشكيل لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض لتستمر في تحقيق مستهدفات الحكومة الخاصة باستدامة المسار النزولي للدين الخارجي، في الاجلين المتوسط والطويل. وتختص اللجنة بإدارة ملف الدين الخارجي بشكل متكامل، ووضع حد أقصى للاقتراض الخارجي سنويًا يتحدد في ضوء معايير الاستدامة المالية. بجانب التزام الدولة المصرية بالوفاء بسداد أقساط الديون المستحقة في مواعيدها المُحددة، والعمل على جذب استثمارات أجنبية جديدة لتوفير مصادر تمويلية بديلة للمشروعات المختلفة. وقد تم انعقاد الاجتماع الأول للجنة في 17 نوفمبر الماضي، وشهد التاسع من يناير الجاري انعقاد الاجتماع الثاني للجنة، فما هي مستهدفات الدولة فيما يتعلق بملف الدين الخارجي، وما هي آليات تحقيق تلك المستهدفات؟

تحديات الديون الخارجية

لا يخفى أن الدولة المصرية- كغيرها من الاقتصادات الناشئة- تواجه العديد من التحديات من بينها تتابع الأزمات والاضطرابات الجيوسياسية عالميا وإقليميا، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية لفترات طويلة، وتثاقل أعباء الدين المتزايدة، الأمر الذي تتسبب في إثقال كاهل الميزانية العامة للدولة، ومع محدودية الوصول إلى التمويل الميسر بالنسبة لكثير من الدول، إلا ان مصر نجحت في إتمام صفقات استثمارية ضخمة مثل صفقة راس الحكمة، واتمام برنامج الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي، فضلا عن وصول التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة بفصل التعامل المصري تجاه اشقائها العرب وفتح أبوابها أمام الضيوف من البلدان المجاورة، والذي لولاه لكانت أوروبا الآن تعاني أزمة كبيرة حيال اللاجئين بها من خلال أبواب الهجرة غير الشرعية .

شهد الدين الخارجي لمصر ارتفاعًا كبيرا حتى وصل إلى ذروته عام 2023، ثم انخفض تدريجيا لتصل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 34.9% في العام 2024 مقابل \ 38.4% في العام 2023، مع الحفاظ على الاحتياطي النقدي في مستويات آمنة.

تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

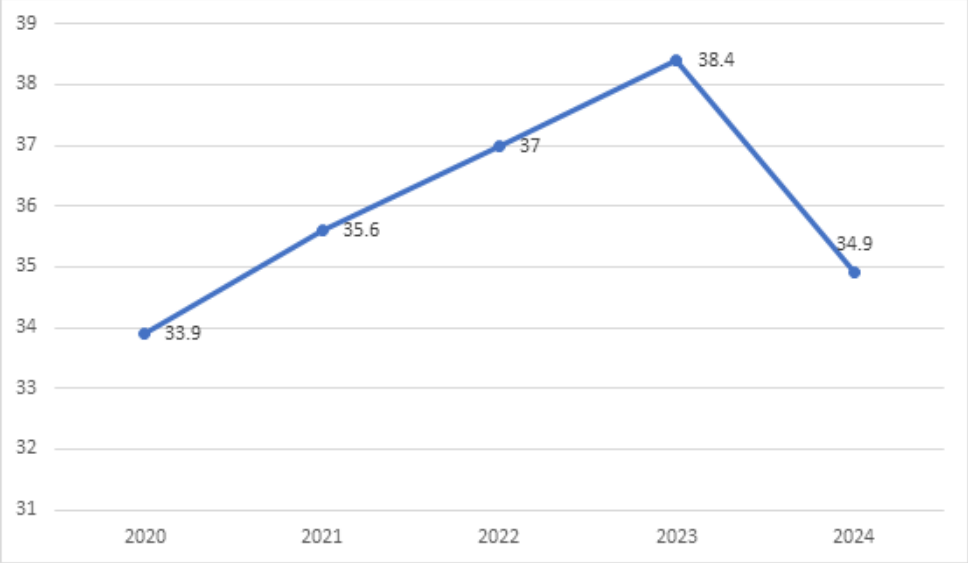

خطة الدولة في التعامل مع قضية الديون

وتسعى الحكومة لتحقيق أهداف خفض مستويات الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع زيادة الاستثمارات التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما تواصل الحكومة تنفيذ إجراءات صارمة لحوكمة الاستثمارات العامة، وإعادة ترتيب أولويات خطة التنمية لضمان توجيه الموارد نحو المشروعات ذات الأثر التنموي الأكبر. وتهدف تلك الجهود إلى تحقيق التوازن

بيـن الحفـاظ علـى سـقف الإنفـاق الاسـتثماري وتقليـل الاعتمـاد علـى القـروض الخارجيـة، مـع تعزيـز الشـراكات مـع القطـاع الخـاص لتمويـل مشـروعات التنميـة المسـتدامة، كمـا تلتـزم الحكومـة بتنفيذ خطـة تنمويـة متكاملـة تركـز علـى تحسـين كفـاءة الإنفـاق وتعزيـز الاسـتدامة الماليـة لدعـم الأهـداف التنمويـة الشـاملة ومواجهـة التحديـات الاقتصاديـة الحاليـة.

وقـد تضمـن برنامـج عمـل الحكومـة المصريـة للفتـرة 2024/-2025 2027/2026 برنامـج خـاص بتحقيـق الانضبـاط المالـي وتعزيـز الاسـتدامة الماليـة واسـتهداف إطالـة عمـر الديـن لنحـو 3.9 عـام بحلـول عـام 2017/2016. وفـي هـذا الاطـار تهـدف الدولـة الـى تعزيـز الإيـرادات العامـة، وترشـيد ورفـع كفـاءة الانفـاق العـام، وضمـان الانضبـاط المالـي، وتحـرك الديـن العـام في مسـارات قابلة للاسـتدامة، فـضلا عـن شـفافية الموازنـة العامـة وتعزيـز إدارة الماليـة العامـة.

ففيما يتعلق بتعزيز الإيرادات العامة، تستهدف الدولة:

- مواصلـة جهـود الإصـلاح الضريبـي، بقصـد زيـادة حصيلـة الإيـرادات الضريبيـة، مـن خـلال تحسـين جهـود التحصيـل والرقمنـة الضريبية، والاعتمـاد علـى تنميـة النشـاط الاقتصـادي بالأسـاس، ودمـج القطـاع غيـر الرسـمي فـي المنظومـة الضريبيـة،
- وزيـادة متوسـط معـدل النمـو السـنوي للإيـرادات العامـة ليصـل إلـى 17.4% فـي عـام 2027/2026،
- ومتابعـة وتحديـث تنفيـذ اسـتراتيجية تنميـة الإيـرادات العامـة بمـا يضمـن أن يبلـغ معـدل الزيـادة السـنوية فـي الحصيلـة

الضريبية نحو 0.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027/2026مع استمرار تبني سياسات تضمن استقرار ووضوح وعدالة السياسات الضريبية المتبعة،

- وكذلك تبني سياسات ضريبية وجمركية أكثر تحفيزا للإنتاج والتصدير، وتعزيز دور مع رفع كفاءة برنامج دعم الصادرات، والعمل على استكمال تطوير المنظومة الجمركية بكل عناصرها وزيادة فعالية كل الأجهزة الرقابية لتخفيض زمن الإفراج الجمركي، وضمان التكامل ما بين كل من المنظومتين الضريبية والجمركية،

- وتوجه الحكومة نحو الانتهاء من إعداد وثيقة السياسة الضريبية (2024-2030) وطرحها للحوار المجتمعي لتعبر عن استراتيجية السياسة الضريبية خلال الست سنوات المقبلة، وذلك بالاستفادة من كل التجارب الدولية المتميزة في ترسيخ استقرار السياسات الضريبية لتحسين مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

أما بالنسبة لترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام، فيتم ذلك عن طريق:

- مواصلة تطبيق موازنات وخطط البرامج والأداء، لتحسين كفاءة الإنفاق العام وربط المخصصات المالية بتنفيذ أهداف وبرامج محددة،

- مع رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التنمية البشرية والفئات المهمشة والأقل دخلا والطبقة المتوسطة والقطاعات الإنتاجية والتصدير،

- ووضع سقف للضمانات التي يتم إصدارها، ومراقبة حجم الضمانات السيادية الصادرة، والضمانات المطلوبة لما تشكله من التزامات محتملة على الموازنة العامة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة جميع الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها، مع العمل على خفض رصيد الضمانات السيادية للناتج المحلي الإجمالي ابتداء من العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥،

- وعدم استخدام الحصيلة المتحققة من بيع الأصول والأراضي في إنشاء شركات جديدة تكون ملكيتها للدولة وأجهزتها، أو لزيادة القاعدة الرأسمالية للشركات المملوكة للدولة،

- والاستمرار في مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتوفير الاحتياجات التمويلية الأجهزة الدولة كافة.

- والتوسع في استراتيجية المشاركة في المشروعات ما بين القطاعين العام والخاص، وتجنب تأسيس المشروعات الاستراتيجية عبر الاستدانة من الخارج.

- مواصلة التحول الكامل نحو تبني موازنة البرامج والأداء لزيادة مستويات فعالية الإنفاق الحكومي، وإصلاح الهيئات الاقتصادية لضمان حوكمتها وتشجيعها على تدبير التمويل من موارد ذاتية لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

- وضع وتفعيل استراتيجية سداد لتقليل المتأخرات المستحقة لشركات النفط العالمية التي تراكمت على مدى السنوات الثلاث الماضية.

- التوسع في تنفيذ مبادرات حوافز الأداء لربط المخصصات المالية بتقييم الأداء، بما يُسهم في تطوير عملية إعداد ومتابعة الخطط التنموية وتقييم أدائها.

- دعم الوحدات المحلية في الحصول على النسب المخصصة لها من المخصصات المالية المركزية حيث تمثل الإدارة المحلية المصدر الأول للموارد القومية للدولة، وبالتالي فإن كفاءة الإدارة المحلية في تحصيل الإيرادات وكفاءتها في الإنفاق تمثل مؤشرا لمستوى التنمية على المستوى المحلي.

- دعم الوحدات المحلية في تنمية مواردها الذاتية وتبني سياسة تقييم وترقي القيادات المحلية في ضوء القدرة على تنمية الموارد الذاتية.

- تقديم تحويلات مالية مركزية مشروطة للمستويات المحلية لحوكمة إدارة موارد الدولة وحسن الاستفادة منها.

- تمكين الإدارة المحلية من استغلال الأصول المملوكة لها أو مملوكة للدولة وتقع في نطاق المحافظة، وصيانتها والتخطيط السليم لتشغيلها، وذلك من خلال نظام إلكتروني يتضمن بداية حصر تلك الأصول وتكويدها، ثم وضع وصف دقيق لحالة تلك الأصول العامة عن طريق قاعدة بيانات جغرافية بما يضمن استغلال تلك الأصول وتشغيلها والاستفادة من عوائدها، وكذلك عدم تكرار عملية الشراء لذات الأصول، ومن ثم هدر الموارد المالية، كما أنه يتم إضافة كل أصول المشروعات الجديدة التي تم الانتهاء من تنفيذها بذات النظام الإلكتروني، وإدخالها كذلك في خطط الصيانة بحيث يتم وضع خطط لمدة ١٠ سنوات لصيانة تلك الأصول، وتحديد تكلفة صيانتها، ومصادر تمويلها.

وفيما يتعلق بضمان الانضباط المالي، فيتم ذلك من خلال:

- وضع حد أدنى للإيرادات الضريبية وحد أقصى لإجمالي دين قطاع الموازنة، بهدف خفض إجمالي دين قطاع الموازنة إلى أقل من 81% من إجمالي الناتج المحلي عام 2027/2026.
- تحقيق فائض أولي بنحو 3.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2027/2026.
- تعديل استراتيجية التمويل وإدارة الديون لخفض الديون واحتياجات التمويل الإجمالية من خلال عدد من الإجراءات من أهمها تحسين جودة التمويل المالي، من خلال زيادة حصة مصادر تمويل الموازنة الخارجية من قبل الدائنين الرسميين، ومن خلال خفض حساب السحب على المكشوف للحكومة في البنك المركزي المصري تدريجيا إلى ما دون الحد القانوني.
- توفير برامج دعم موازنة من خلال قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتفاوض مع شركاء التنمية لصياغة مصفوفة السياسات والإجراءات بالاتساق مع برامج دعم الموازنة الممولة من شركاء تنمية آخرين مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي بما يتسق أيضًا مع خطة الإصلاح الهيكلي التي تتبناها الحكومة المصرية.
- الاستمرار في نشر خطط المواطن الاستثمارية على مستوى المحافظات

أمـا عـن تحـرك الديـن العـام فـي مسـارات قابلـة للاسـتدامة، فتضمـن برنامـج الحكومـة مـا يلـي:

- اسـتمرار توجيـه الفائـض الأولـي واسـتخدام جـزء مـن حصيلـة التخـارج وبرنامـج الطروحـات الحكوميـة لزيـادة إيـرادات الموازنـة لخفـض حجـم الاقتـراض الحكومـي.

- اسـتهداف تحويـل نسـبة 1% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي مـن عائـدات التخـارج إلـى الموازنـة لخفـض ديـن أجهـزة الموازنـة، وإنشـاء لجنـة تصفيـة الأصـول تتبـع وزارة الماليـة بهـدف تحقيـق 20-25 مليـار جنيـه سـنويا للخزينـة مـن عائـدات التخـارج خـلال الأعـوام المقبلـة.

- - خفـض فاتـورة خدمـة ديـن أجهـزة الموازنـة ليصـل إلـى (42.6%) مـن المصروفـات العامـة فـي 2027/2026، وذلـك ضمن اسـتراتيجية متكاملـة لوضـع معـدل الديـن فـي مسـار نزولـي.

- متابعـة دراسـة تنفيـذ عـدد مـن البدائـل لتخفيـف عـبء المديونيـة ودعـم الموازنـة العامـة، عبـر اسـتمرار وزارة التعـاون الدولـي فـي جهودهـا فـي تنفيـذ برامـج مبادلـة الديـون مـع شـركاء مصـر فـي التنميـة بمشـروعات اسـتثمارية مشـتركة تخلـق المزيـد مـن فـرص العمـل وتسـهم فـي دعـم النمـو الاقتصـادي.

وأخيـرا يأتـي شـفافية الموازنـة العامـة وتعزيـز إدارة الماليـة العامـة، والـذي يتضمـن:

- تطويـر نظـم المحاسـبة الحكوميـة ونظـم التكاليـف علـى وجـه التحديـد، والنظـر فـي تسـعير الخدمـات، باعتمـاد نظـم محاسـبة

تكاليف واضحة لقياس متوسط التكلفة، ومن ثم ضبط وترشيد مستويات الإنفاق العام.

- تحسين مراقبة استثمارات القطاع العام داخل وخارج الميزانية، عبر الالتزام بالقرار الصادر عن رئيس الوزراء الذي يلزم جميع الجهات العامة برفع تقارير دورية عن الإنفاق الاستثماري السنوي المتوقع والمنفذ إلى لجنة مختصة في مجلس الوزراء برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات.

- مضاعفة جهود تعزيز إدارة المخاطر المالية وتحسين الشفافية المالية وذلك لمواصلة تعزيز السيطرة على مخاطر المالية العامة الناجمة عن الأنشطة خارج الموازنة. كما سيتم العمل على تثبيت رصيد الضمانات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- استمرار العمل على دمج 09 هيئة اقتصادية تدريجيا في التقارير المالية العامة للحكومة خلال 5 سنوات وإخضاعها لسقوف ملزمة لديونها في قانون الموازنة السنوية، والتي سيتطلب تعديلها موافقة البرلمان.

- تعزيز الشفافية المالية وتحسين عمليات الموازنة من خلال نشر بيان المخاطر المالية السنوي، ونشر تقارير دورية بشأن نشاط المشتريات العامة، والمراجعة السنوية الحسابات المالية العامة، والنفقات الضريبية، ومتأخرات قطاع الموازنة، واللوائح الجديدة لإدارة المالية العامة.

- مواصلة تعزيز إدارة المخاطر المالية ورصد المخاطر المحتملة وحماية موارد المالية العامة في المستقبل، من خلال إعداد

تقرير سنوي عن متأخرات السداد القطاع الموازنة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية المهمة: حيث ستقوم وزارة المالية بنشر تقرير سنوي خلال ٩٠ يوما من نهاية السنة المالية عن أرصدة الالتزامات والمدفوعات المتأخرة والمعاملات المتأخرة، كما سيتضمن رصيد إجمالي الالتزامات والمدفوعات المستحقة من وإلى وزارة المالية لدى الهيئات الاقتصادية.

- زيادة شفافية حسابات المالية العامة، وممارسات المشتريات والشركات المملوكة للدولة.

آليات أدارة الديون الخارجية

عملت الدولة على تنفيذ استراتيجيتها في ادارة الدين الخارجي فانتهجت عدد من السياسات منها إصدار سندات طويلة الأجل وإعادة هيكلة بعض الديون المستحقة لتخفيف الضغوط المالية على المدى القريب، كما عملت وزارة المالية على إطالة عمر الدين وتخفيف الالتزامات قصيرة الأجل على الدولة المصرية، من خلال تمديد آجال استحقاق الديون وإعادة هيكلة جزء منها، مما أدى الى تخفيف الضغوط المالية الفورية على الموازنة؛ ومن ثم توجيه الموارد نحو دعم النمو الاقتصادي بدلًا من سداد الديون بشكل مكثف على المدى القصير.

ويمكن في هذا الشأن الاستفادة من توصيات تقرير منظمة الاسكوا بشأن آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية، والتي تشمل إصلاحات محلية لتحسين العدالة والكفاءة في الإنفاق العام، وتعزيز تعبئة الضرائب، وتحسين إدارة محافظ الديون، وزيادة

استخدام الأدوات المالية المبتكرة. وقد حث التقرير على تنفيذ إصلاحات لتحقيق نظام مالي عالمي أكثر عدالة، وذلك من خلال إعادة توجيه أساليب التصنيف الائتماني وأطر استدامة الديون لدعم الاستثمار العام الذي يعد ضرورياً للنمو والتنمية الشاملة.

آليات توسعة الحيز المالي بالبدان العربية

يمكن توفير أكثر من 120 مليار دولار سنوياً في الحيّز المالي الإضافي في البلدان العربية من خلال ما يلي:

تحسين تحصيل الضرائب عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من ضرائب الأفراد والشركات:
14 مليار دولار

زيادة كفاءة الإنفاق العام (بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي):
100 مليار دولار

التوفير في مدفوعات الفائدة في ديون السوق (على أساس حد أدنى لسعر الفائدة مع معاملة الأقران بالتساوي في عام 2023):
4 مليارات دولار

التوفير في مدفوعات الفائدة عن طريق زيادة حصة الديون الميسّرة من الدائنين الرسميين (بنفس حصة الديون الميسّرة لعام 2010 في عام 2022):
122 مليون دولار

تحقيق العلاوة الخضراء من أدوات التمويل المبتكرة جزاء (بنسبة 10 في المائة من السندات الصادرة في عام 2023):
127 مليون دولار

التوفير في خدمة الديون الناتجة عن مقايضة الديون (بنسبة 25 في المائة من خدمة الدين الثنائي في عام 2024):
2.5 مليار دولار

ملاحظة: تستند الحسابات إلى قيم عام 2023 لديون السوق وقيم عام 2022 للدين الرسمي والمتغيرات المالية.

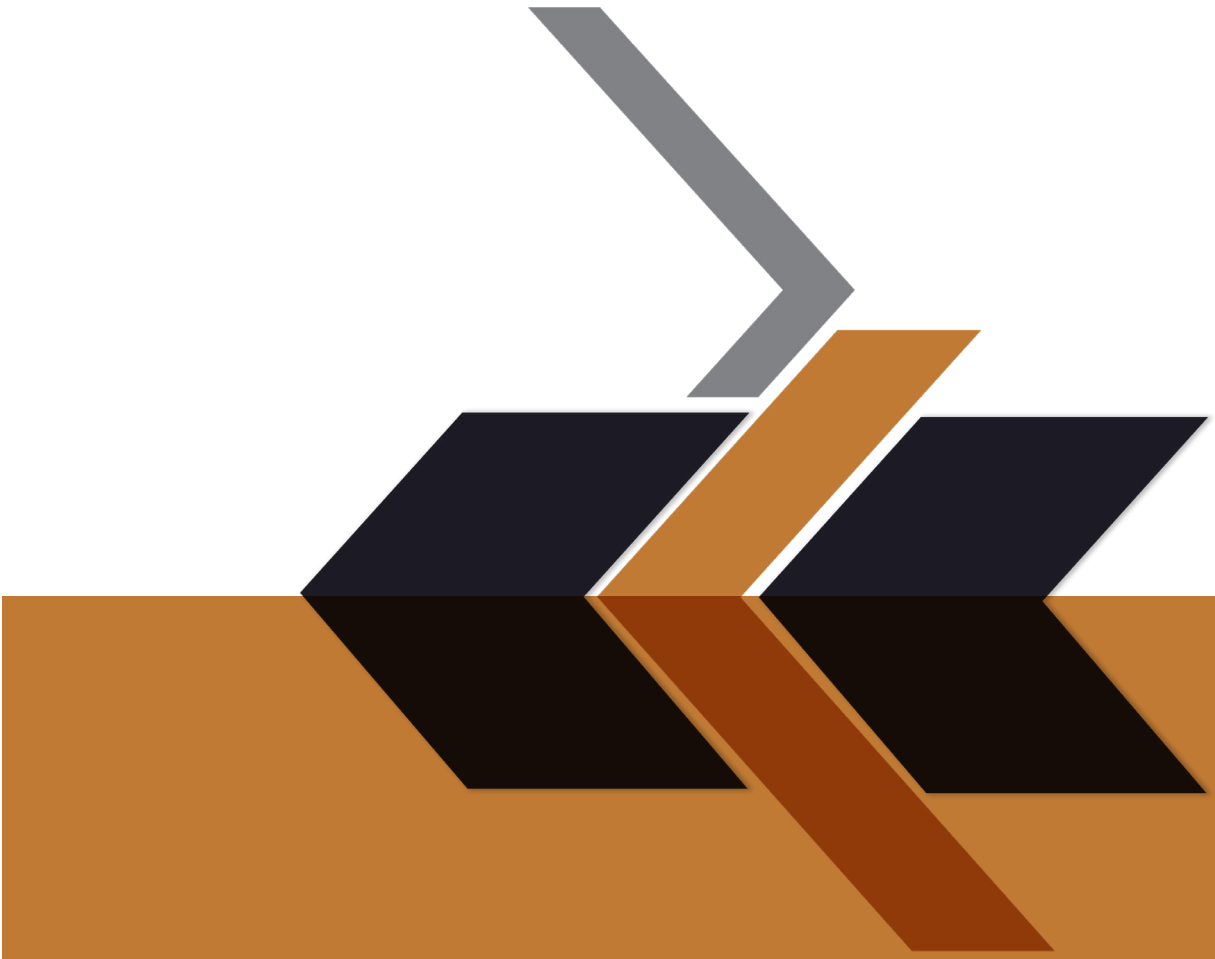

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg